

الفصل الثاني

حكم السلام

وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : الابتداء بالسلام

المبحث الثاني : رد السلام

obeikandi.com

المبحث الأول

الابتداء بالسلام

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الابتداء بالسلام من المنفرد

المطلب الثاني : الابتداء بالسلام من الجماعة

obeikandi.com

المطلب الأول

الابتداء بالسلام من المنفرد

الابتداء بالسلام سنة عين من المنفرد متفق عليها عند التلاقي ، حتى أن بعض العلماء حكى الإجماع في ذلك .
فقال القرطبي^(١) : أجمع العلماء على أن الابتداء بالسلام سنة مرغوب فيها .
وحكى ابن حجر^(٢) عن ابن عبد البر الإجماع على أن الابتداء بالسلام سنة .
وجاء في الفواكه الدواني^(٣) : « والابتداء به سنة على الكفاية على المشهور » .
وقال النووي^(٤) : « ابتداء السلام سنة مستحبة ليس بواجب ، وهو سنة على الكفاية » .
وجاء في نهاية المحتاج^(٥) : « ويسن عيناً للواحد وكفاية للجماعة كالتمسية للأكل وتشميت العاطس » .
وفي كشف القناع^(٦) : « وابتدأؤه ، أي : السلام ، سنة ومن جماعة سنة كفاية » .

(١) في الجامع لأحكام القرآن ٢٩٨/٥ .

(٢) في فتح الباري ٤/١١ .

(٣) ٤٢١/٢ ، الطبعة الثالثة ١٩٥٥ م .

(٤) في الأذكار النووية ص ٢١٠ .

(٥) ٤٩/٨ ، وينظر : حاشية قليوبي ٢١٥/٤ ، ٢١٦ .

(٦) ١٥٢/٢ . عالم الكتب .

هذا ومع ما حُكي من الإجماع في استحباب بدء السلام فإن هناك ما يشير إلى قول آخر في المسألة يقتضي الوجوب . فالمالكية نصوا^(١) على أن الاستحباب هو مشهور المذهب ، وفي مقابل المشهور ما يقتضي الوجوب ، على أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حكى إجماع ابن عبد البر على أن الابتداء بالسلام سنة ، ونقل زعم البعض أن في كلام المازري من المالكية ما يقتضي إثبات خلاف ذلك .

قال الحافظ - رحمه الله^(٢) - : « وقد راجعت كلام المازري وليس فيه ذلك ، فإنه قال : ابتداء السلام سنة ورده واجب . هذا هو المشهور عند أصحابنا وهو من عبادات الكفاية ، فأشار بقوله : المشهور إلى الخلاف في وجوب الرد هل هو فرض عين أو كفاية ؟ نعم وقع في كلام القاضي عبد الوهاب فيما نقله عنه عياض قال : لا خلاف في أن ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية ، فإن سلم واحد من الجماعة أجزاء عنهم . قال عياض : معنى قوله : فرض على الكفاية مع نقل الإجماع على أنه سنة : أن إقامة السنن وإحياءها فرض على الكفاية » .

وفي الآداب الشرعية^(٣) نقل ابن مفلح عن الشيخ تقي الدين أن ابتداء السلام واجب في أحد القولين في مذهب أحمد .

حجة الوجوب :

١ - ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « خلق الله آدم على صورته ، طوله ستون ذراعاً . فلما خلقه قال : اذهب فسلم على أولئك . . . »^(٤) .

(١) ينظر : الفواكه الدواني ٢/ ٤٢١ ، حاشية العدوي على الرسالة ٢/ ٤٣٤ . دار المعرفة .

(٢) في فتح الباري ٤/ ١١ .

(٣) ٣٧٤/ ١ ، مكتبة الرياض .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٧ .

قال الحافظ ابن حجر^(١) - رحمه الله - : استدل به على إيجاب ابتداء السلام لورود الأمر به ، وهو بعيد بل ضعيف لأنها واقعة حال لا عموم لها .

٢ - ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أنه ﷺ قال : « حق المسلم على المسلم ست . قيل : ما هن يا رسول الله ؟ قال : إذا لقيته فسلم عليه ... »^(٢) .

٣ - ويُستدل أيضاً بما تقدم من أحاديث الأمر بإفشاء السلام . قال ابن دقيق العيد^(٣) : استدل بالأمر بإفشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ، وفي ذلك نظر إذ لا سبيل إلى القول بأنه فرض عين على التعميم من الجانبين ، وهو أن يجب على كل أحد أن يسلم على كل من لقيه لما في ذلك من الحرج والمشقة ، فإذا سقط من جانبي العمومين سقط من جانبي الخصوصين ، إذ لا قائل يجب على كل واحد دون الباقيين ، ولا يجب السلام على واحد دون الباقيين ، قال : وإذا سقط على هذه الصورة لم يسقط الاستحباب ، لأن العموم بالنسبة إلى كلا الفريقين ممكن .

ونقل ابن العربي^(٤) في المسألة قولاً ثالثاً مقتضاه : أن السلام فرض مع المعرفة سنة مع الجهالة .

قال : لأن المعرفة إن لم تسلم عليه تغيرت نفسه .



(١) في فتح الباري ٤/١١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٣ .

(٣) فيما حكاه عنه ابن حجر في فتح الباري ١٩/١١ .

(٤) في أحكام القرآن ٤٦٧/١ .

المطلب الثاني

ابتداء السلام من الجماعة

الذي تدل عليه أقوال العلماء - رحمهم الله - أن السلام من الجماعة سنة على الكفاية ، فيكفي تسليم واحد منهم ولو سلموا كلهم كان أفضل . قال في الفواكه الدواني^(١) : « والابتداء به سنة على الكفاية على المشهور » .

وقال النووي^(٢) : « إذا كان المسلم جماعة كفى عنهم تسليم واحد منهم ولو سلموا كلهم كان أفضل » . قال القاضي حسين من الشافعية : ليس لنا سنة على الكفاية إلا هذا » .

وتعقبه النووي فقال : ما ذكره من الحصر ينكر عليه فإن أصحابنا - رحمهم الله - قالوا : تشميت العاطس سنة على الكفاية . . . » . وفي الآداب الشرعية^(٣) : قال ابن مفلح - رحمه الله - : « السلام سنة عين من المنفرد ، وسنة على الكفاية من الجماعة ، والأفضل السلام من جميعهم » .

استدل لذلك بما رواه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « يجزيء عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزيء عن الجلوس أن يرد أحدهم »^(٤) .

(١) ٤٢١/٢ .

(٢) في الأذكار النووية ص ٢١١ ، وينظر : الفتوحات الربانية ٣٠٣/٥ .

(٣) ٣٧٤/١ .

(٤) سنن أبي داود كتاب الأدب باب ما جاء في رد الواحد عن الجماعة ٣٥٣/٤ .

وعن زيد بن أسلم أنه رضي الله عنه قال : « إذا سلم أحد من القوم أجزاء عنهم »^(١).

وأقل السلام الذي يصير به مؤدياً سنة السلام أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه ، فإن لم يسمعه لم يكن آتياً بالسلام فلا يجب الرد عليه^(٢).



= قال الحافظ : هذا حديث حسن رجاله رجال الصحيح إلا سعيد بن خالد الخزازي ففي حفظه مقال وقد تفرد به لكن له شاهد وقد أعله ابن عبد البر بالانقطاع .

ونقل القرطبي عن أبي عمر قوله : هو حديث حسن لا معارض له ، وفي إسناده سعيد بن خالد مدني ليس به بأس عند بعضهم وقد ضعفه بعضهم . ينظر : فتح الباري ٧/١١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٩/٥ ، والفتوحات الربانية ٣٠٥/٥ .

(١) موطأ الإمام مالك كتاب الجامع باب العمل في السلام ص ٦٨٢ ، دار النفائس .

قال النووي في الأذكار ص ٢١١ : مرسل صحيح الإسناد .

(٢) ينظر : الأذكار النووية ص ٢١٠ ، والفتوحات الربانية ٢٩٧/٥ .

obeikandi.com

المبحث الثاني

رد السلام

وفيه المطالب التالية :

المطلب الأول : الرد من المنفرد

المطلب الثاني : رد السلام من الجماعة

المطلب الثالث : رد الصبي عن البالغين

المطلب الرابع : رد السلام من المرأة عن الرجال

المطلب الخامس : شروط الرد المجزيء

المطلب السادس : رد سلام السائل على باب الدار

obeikandi.com

المطلب الأول

الرد من المنفرد

يتعين الرد من المسلم عليه إذا كان واحداً ومحل ذلك : إذا سن السلام ، فإذا لم يسن كما في بعض المواضع والحالات الآتية لم يجب الرد .

قال الخرشي^(١) : « ومن فروض الكفاية رد السلام فيسقط برد واحد ويتعين على الواحد » .

وقال النووي^(٢) : « إن كان المسلم عليه واحداً تعين عليه الرد » .
وفي كشف القناع^(٣) : « ورده فرض عين على المسلم عليه المنفرد ، أي : الذي انفرد بالسلام عليه بأن خصه المسلم بالسلام وإن كان في جماعة » .

أصل الوجوب :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً ﴾^(٤) .

٢ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) في شرح مختصر خليل ١١٠/٣ . دار صادر وينظر : الفواكه الدواني ٤٢١/٢ ، والكافي لابن عبد البر ١١٣٣/٢ . مكتبة الرياض .

(٢) في شرح صحيح مسلم ١٤٠/١٤ ، دار الفكر وينظر : الأذكار النووية ص ٢١١ ، والفتوحات الربانية ٣٠٤/٥ ، ونهاية المحتاج ٤٧/٨ ، دار إحياء التراث العربي .

(٣) ١٥٢/٢ ، وينظر الآداب الشرعية ٣٧٤/١ .

(٤) النساء ٨٦ .

« خمس تجب للمسلم على أخيه : رد السلام ، وتشميت العاطس ، وإجابة الدعوة ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز »^(١) .

٣ - الإجماع ، وحكاة جماعة منهم ابن العربي^(٢) والقرطبي^(٣) وابن حجر^(٤) والرملي^(٥) .



-
- (١) صحيح مسلم كتاب السلام باب من حق المسلم للمسلم رد السلام ٣/٧ .
- (٢) في أحكام القرآن ٤٦٧/١ .
- (٣) في الجامع لأحكام القرآن ٢٩٨/٥ .
- (٤) في فتح الباري ٦/١١ .
- (٥) في نهاية المحتاج ٤٧/٨ .

المطلب الثاني

رد السلام من الجماعة

إذا كان المسلم عليه جماعة فهل يتعين الرد من الجميع أو يسقط الوجوب بالرد من أحدهم ؟ العلماء متفقون في أفضلية الرد من الجميع ومختلفون في تعيينه .

فقال الجمهور : إذا رد السلام بعض المسلم عليهم أجزأ عنهم .
جاء في الدر المختار^(١) : « لو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط برد غيره ، ولو قال : يا فلان أو أشار لمعين سقط » قال ابن عابدين : « قوله سقط لأن قصده التسليم على الكل » .

وجاء في الفواكه الدواني^(٢) : « رد السلام واجب على الكفاية على المشهور ، ويكفي في أدائه وقوعه من واحد من جماعة » .
وفي الكافي لابن عبد البر^(٣) : « وإن سلم رجل من القوم أجزأهم ، وكذلك إن رد واحد عند مالك من القوم أجزأهم » .

وقال النووي^(٤) : « وإن كانوا جماعة كان رد السلام فرض كفاية عليهم ، فإن رد واحد منهم سقط الحرج عن الباقي ، وإن تركوه كلهم أثموا كلهم ، وإن ردوا كلهم فهو النهاية في الكمال والفضيلة » .

(١) المطبوع مع حاشية رد المحتار ٢٦٥/٥ .

(٢) ٤٢١/٢ .

(٣) ١١٣٣/٢ وينظر : شرح الخرشي على مختصر خليل ١١٠/٣ .

(٤) في الأذكار النووية ص ٢١٠ ، وينظر شرح النووي على صحيح مسلم ١٤٠/١٤ ونهاية المحتاج ٤٧/٨ .

وجاء في كشف القناع^(١) : « ورده فرض عين على المسلم عليه المنفرد . . . وفرض كفاية على الجماعة المسلم عليهم فيسقط برد واحد منهم » .

حجة القول :

١ - ما رواه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه ﷺ قال : « يجزيء عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزيء عن الجلوس أن يرد أحدهم »^(٢) .

٢ - عن زيد بن أسلم - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « يسلم الراكب على الماشي ، وإذا سلم من القوم أحد أجزاء عنهم »^(٣) قالوا : رد السلام سلام حقيقة ، لأنه يجوز بلفظ « سلام عليكم » ، فيدخل في العموم ، وهذا يدل على أن الواحد يكفي في الرد ، لأنه لا يقال : أجزاء عنهم إلا فيما قد وجب^(٤) .

قال القرطبي^(٥) : هكذا تأول علماءنا هذا الحديث وجعلوه حجة في جواز رد الواحد ، وفيه قلق .

٣ - أن المبتدئ بالسلام لا يشترط في حقه تكرير السلام بعدد من يسلم عليهم كما تقدم في حديث سلام آدم^(٦) وغيره من الأحاديث .
فكذلك لا يجب الرد على كل فرد إذا سلم الواحد عليهم^(٧) .
٤ - صحة الصلاة الواحدة على العدد من الجنائز^(٨) .

(١) ١٥٢/٢ ، وينظر الآداب الشرعية ٣٧٤/١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٢ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٣ .

(٤) ينظر : الآداب الشرعية لابن مفلح ٣٧٩/١ .

(٥) في الجامع لأحكام القرآن ٢٩٩/٥ .

(٦) ينظر ص ١٧ .

(٧) فتح الباري ٧/١١ ، وينظر الجامع لأحكام القرآن ٢٩٩/٥ .

(٨) المصادر السابقة .

القول الثاني :

نقل عن بعض العلماء القول بوجوب الرد على كل فرد من الجماعة المسلم عليهم^(١) .

حجة القول :

١ - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه ﷺ قال : « لما خلق الله آدم قال له : اذهب فسلم ... فقال : السلام عليكم ، فقالوا : السلام عليك ورحمة الله ... »^(٢) .

والشاهد في قوله : « فقالوا » .

وأجيب : بجواز أن يكون نسب إليهم^(٣) ، والمتكلم به بعضهم .

٢ - أن رد السلام من الفروض المتبينة ، قالوا : والسلام خلاف الرد ، لأن الابتداء به تطوع ورده فريضة ، ولو رد غير المسلم عليهم لم يسقط ذلك عنهم فرض الرد ، فدل على أن رد السلام يلزم كل إنسان بعينه^(٤) .

وأجيب : بظهور الفرق بين رد واحد من المسلم عليهم ورد واحد من غيرهم^(٥) .

وبهذه الإجابة على تلك الأدلة يلوح ترجيح ما أخذ به الجمهور من الأجزاء .

وإذا تقرر ذلك فيحسن التنبيه على أن الأجزاء لا يحصل برد غير

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٩٨/٥ .

والفتوحات الربانية ٣٠٧/٥ ، وفتح الباري ٧/١١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٧ .

(٣) ينظر : فتح الباري ٧/١١ .

(٤) ينظر : الفتوحات الربانية ٣٠٧/٥ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٩٩/٥ .

(٥) ينظر : فتح الباري ٧/١١ .

المسلم عليهم كما صرح عدد من العلماء^(١) .
فقال النووي^(٢) - رحمه الله - : « اتفق أصحابنا على أنه لو رد
غيرهم لم يسقط عنهم الرد ، بل يجب عليهم أن يردوا ، فإن اقتصروا على
رد ذلك الأجنبي أثموا » .
واشترط بعض العلماء للإجزاء^(٣) أن يقصدوا بالسلام جميعاً احترازاً
عن قصد كبير منهم فقط بالسلام فلا يجزيء رد غيره .
ويشترط أن يكونوا مجتمعين ، فأما الواحد المنقطع فلا يجزيء
سلامه عن سلام آخر منقطع . كذا ذكره ابن عقيل من الحنابلة^(٤) .
قال ابن مفلح^(٥) : وظاهر كلام غيره خلافه .



-
- (١) ينظر : الكافي لابن عبد البر ١١٣٣/٢ ، وحاشية العدوي على شرح الخرشي ١١٠/٣ ، وكشاف القناع ١٥٢/٢ ، والآداب الشرعية ٣٨٠/١ .
(٢) في الأذكار النووية ص ٢١١ .
(٣) ينظر حاشية ابن عابدين ٢٦٥/٥ . دار إحياء التراث العربي وحاشية العدوي على شرح الخرشي ١١٠/٣ .
(٤) ينظر : الآداب الشرعية لابن مفلح ٣٧٩/١ .
(٥) المصدر السابق .

المطلب الثالث

رد الصبي عن البالغين

اختلف العلماء القائلون بالإجزاء في رد الصبي عن البالغين ، فيما لو سلم بالغ على جماعة فيهم صبي ورد الصبي ولم يرد غيره هل يسقط عنهم ؟

قال بعض الحنفية^(١) : « يسقط برد صبي يعقل لأنه من أهل إقامة الفرض في الجملة بدليل حل ذبيحته » .

وقال العدوي من المالكية^(٢) : « يشترط أن يكون الراد بالغاً فلا يكتفى برد صبي عن البالغين فيما يظهر لعدم خطابه بالرد » .

وعدم سقوط الوجوب هو الصحيح من القولين عند الشافعية .
قال النووي^(٣) : « لو سلم بالغ على جماعة فيهم صبي فرد الصبي ولم يرد غيره فهل يسقط عنهم ؟ فيه وجهان . أحدهما وبه قال القاضي حسين وصاحبه المتولي : لا يسقط » .

وفي الآداب الشرعية^(٤) : « إن سلم بالغ على بالغ وصبي رده البالغ ولم يكف رد الصبي » .

حجة القول :

١ - أن الصبي ليس أهلاً للفرض ، والرد فرض فلم يسقط به كما

(١) ينظر : حاشية ابن عابدين ٢٦٥/٥ .

(٢) حاشية العدوي على شرح الخرشي ١١٠/٣ .

(٣) في الأذكار النووية ص ٢١٢ .

(٤) ٤٢٢/١ .

لا يسقط به الفرض في الصلاة على الجنازة^(١) .

وتعقب النووي - رحمه الله - ذلك^(٢) فقال : اختلف أصحابنا في سقوط فرض الجنازة بصلاة الصبي على وجهين مشهورين ، الصحيح منهما عند الأصحاب : أنه يسقط ، ونص عليه الشافعي . ذلك أن المقصود بصلاة الجنازة طلب الرحمة والاستغفار للميت ، والصبي من أهل ذلك فسقط فرض صلاة الجنازة لكونه أهلاً للمقصود بها دون فرض السلام .

القول الثاني :

الاكتفاء برد الصبي وبذلك قال بعض الحنفية^(٣) والأجهوري من المالكية^(٤) ، وأبو بكر الشاشي من الشافعية^(٥) .
حجة القول : صحة أذانه للرجال ، ويسقط عنهم طلب الأذان بفعله .

ولعل الأظهر وهو الأحوط عدم الاكتفاء برده عن البالغين لأن الرد واجب على البالغين ، ورد الصبي غير واجب عليه ، فكيف يكفي عن الفرض الواجب على المكلفين^(٦) .



(١) ينظر حاشية العدوي على شرح الخرشي ١١٠/٣ ، والأذكار النووية ص ٢١٢ ، ونهاية المحتاج ٤٧/٨ .

(٢) في الأذكار النووية ص ٢١٣ .

(٣) ينظر : الدر المختار المطبوع مع حاشية رد المختار ٢٦٥/٥ .

(٤) ينظر الفواكه الدواني ٤٢٢/٢ ، وحاشية العدوي على شرح الخرشي ١١٠/٣ .

(٥) ينظر : الأذكار النووية ص ٢١٢ ، والفتوحات الربانية ٣١٥/٥ ، ونهاية المحتاج ٤٧/٨ .

(٦) المصادر السابقة .

المطلب الرابع

رد السلام من المرأة عن الرجال

إذا حصل السلام على جماعة فيهم امرأة فردت السلام دون البقية هل يحصل بردها الإجزاء وسقوط الوجوب ؟
بحث الحنفية^(١) هذه المسألة وقالوا بسقوط الوجوب برد العجوز أما الشابة ففي سقوط الوجوب بردها قولان .
وقال الزركشي^(٢) من الشافعية : ينبغي أن تبني على قضية أخرى وهي هل يشرع لها الابتداء بالسلام ؟ فحيث شرع لها كفى جوابها وإلا فلا ، ومثلها الخنثى .
وقال الرملي^(٣) : لو ردت امرأة عن رجل أجزأ إن شرع السلام عليها وإلا فلا .
قال الشبرايملي^(٤) : قوله : « إن شرع » ، أي : بأن كانت محرماً له أو غير مشتبهة مثلاً .



(١) ينظر الدر المختار ٢٦٥/٥ .

(٢) ينظر : الفتوحات الربانية ٣١٥/٥ .

(٣) في نهاية المحتاج ٤٧/٨ .

(٤) في حاشيته على نهاية المحتاج ٤٧/٨ .

المطلب الخامس

شروط الرد المجزيء

يشترط اتصال الجواب بالابتداء كاتصال الإيجاب بالابتداء في العقود ، فإن آخره بما يعد فاصلاً بين الإيجاب والقبول لم يعد جواباً لانتفائه عن المأتي به بعد وجود الفاصل^(١) .

جاء في الدر المختار^(٢) : « ورد السلام وتشميت العاطس على الفور » .

قال ابن عابدين^(٣) : « ظاهره أنه إذا أخره لغير عذر كره تحريماً ولا يرتفع الإثم بالرد بل بالتوبة » .

وقال النووي^(٤) - رحمه الله - نقلاً عن القاضي حسين وأبي الحسين الواحدي وغيرهم : يشترط أن يكون الجواب على الفور فإن أخره ثم رد لم يعد جواباً وكان أثماً بترك الرد .

وقال البهوتي^(٥) : « يجب الرد فوراً بحيث يعد جواباً للسلام وإلا لم يكن ردّاً » .

ويشترط أيضاً رفع الصوت في الجواب بحيث يسمعه المبتدئ بالسلام ولو واحداً من الجماعة المبتدئين ، ويستحب أن يزيد في الرفع

(١) ينظر الفتوحات الربانية ٢٩٩/٥ .

(٢) المطبوع مع الحاشية ٢٦٦/٥ .

(٣) في حاشيته ٢٦٦/٥ .

(٤) في الأذكار النووية ص ٢١٠ ، وينظر نهاية المحتاج ٤٧/٨ .

(٥) في كشف القناع ١٥٢/٢ .

على القدر الواجب من سماع من ذكر إلى ما يعمّمهم أجمعين بسماع الصوت^(١).

جاء في الدر المختار^(٢) : « وشرط في الرد وجواب العطاس إسماعه ، فلو كان المسلم أصم يريه تحريك شفتيه » .

وقال النووي^(٣) - رحمه الله - : « وأقل ما يسقط به فرض رد السلام أن يرفع صوته بحيث يسمعه المسلم ، فإن لم يسمعه لم يسقط عنه فرض الرد ، والمستحب : أن يرفع صوته رفعاً يسمعه به المسلم عليه أو عليهم سماعاً محققاً ، وإذا تشكك في أنه يسمعهم زاد في رفعه واحتاط واستظهر .

وقال البهوتي^(٤) : « ورفع الصوت برد السلام واجب قدر الإبلاغ » .



(١) ينظر : الفتوحات الربانية ٢٩٨/٥ .

(٢) المطبوع مع حاشية رد المحتار ٢٦٥/٥ .

(٣) في الأذكار النووية ص ٢١٠ ، وينظر نهاية المحتاج ٤٧/٨ .

(٤) في كشف القناع ١٥٢/٢ .

المطلب السادس

رد سلام السائل على باب الدار

نقل ابن مفلح^(١) عن طائفة من العلماء أنه لا يجب رد سلام السائل على باب الدار ، لأنه يسلم لشعار سؤاله لا للتحية .
ولعل الأولى القول بالوجوب استناداً إلى عموم النصوص في إفشاء السلام ووجوب الرد .



(١) في الآداب الشرعية ١/ ٣٧٩ .